

الطريق إلى الحق

للأستاذ محمود محمد شاكر

كتب الأخ الصديق الأستاذ محمد مندور كلمة في البريد الأدبي من الرسالة (٤٨٨) بعنوان « اللغة والتمريب » ، عرض فيها لمسألتين : إحداهما : مسألة الصواب والخطأ في اللغة ، والأخرى : هي عنصر الثبات في اللغة كما سماه . وقد دفعه إلى الحديث عنهما ما كان من تخطئة الأب أنستاس الكرملي بإياه في حرف من اللغة استعمله في كلامه ، وهو « عثرت بالشيء » وهو يريد « عثرت عليه » وأحب أن أقدم بين يدي كلامي بعض ما أعرفه عن « مندور » ، فقد كنا زميلين في الجامعة ، فكان أحد الشبان الأذكياء المتدققين . وإن فيه من ثورة النفس ما أرجو أن يبقى له على الشباب والمهزم . ثم عرفته من بعد مطعماً حريصاً على العلم قليل العناد فيما لا خطر له ، ثم هو لا يزال يدأب إلى الحق في غير هواة . فكل هذه الصفات تجعله عندي غير متمنت ولا مكابر . ولكنني رأيت الأب أنستاس قد سلك إلى « مندور » طريقاً ، فاندفع كلاهما يطاعن أخاه بمنف لا يهدأ . وأنا لا أحب أن أدخل بين الرجلين فيما بينهما بسبيله ، ولكنني أحرص على أن أدل « مندوراً » على الحق الذي كنا ولا زلنا نميل إليه بكل وجه ، ونسئ إليه في كل سبيل وينبني لي أن أعرض للكلام على الفرق بين الحرفين « عثرت به » و « عثرت عليه » قبل أن أبحرني إلى « مندور » طريق الحق في المسألتين اللتين ذكرهما في كلامه فأصل اللغة في هذه المادة « عثرت بعثراً وبعثاراً » ، وهو فعل لازم لا يتعدى إلى مفعول ، ويأتي هكذا غير مصاحب لحرف من حروف الجر . ولكل فعل في اللغة معنى يقوم بذاته ، ودلالات يقتضيه بطريق التضمن أو الالتزام فقولك « عثر الرجل » معناه « نهى الرجل للسقوط » : فالراد بالفعل هو حدوث « حركة سقوط » الرجل ، ولا يقصد به السقوط نفسه ، أي أنه يدل بذاته على الحركة التي تسبق السقوط . وأما الدلالات التي يقتضيهما الفعل فأولها : سبب حركة السقوط ، وهذا السبب عقلي محض يتضمنه الفعل ويقوم فيه مقام الفاعل « كالحجر » مثلاً . وثانيها : الفعل الذي فعله هذا السبب وهو « الصدم » ، وثالثها : الحالة التي تلحق الرجل من جراء اصطدامه

وهي التنبيه والتماكس قبل السقوط . أما الدلالة الرابعة ... فلو شئت أن تفسر « عثر الرجل » لقلت : « صدم الحجر الرجل فكاد يسقط » ، فكان « عثر » قامت مقام الكلمات « صدم الحجر ... فكاد يسقط » . وأنت ترى أن « الرجل » هنا هو الذي وقع عليه الفعل (أي المفعول به) ، لأنه هو الذي صدم فكاد يسقط . فلما كتم هذا الفعل « عثر » فاعله الحقيقي - وهو الحجر مثلاً - ، وكتم « الصدم » الذي هو فعل الفاعل الحقيقي ، نسب فعله إلى الرجل ، مع أنه ليس فاعلاً بل مفعولاً به . فهذا يدل على أنه ليس مریداً للفعل (وهو العثرة) ، كما يكون مریداً للفعل في قولك : « قام الرجل » إذ أنه مرید هنا للقيام . وشبهه به قولك : « مات الرجل » و « نام الرجل » ، فالرجل هنا - على أنه « فاعل » في عبارة النجاة - ليس فاعلاً في حقيقة المعنى بل هو « مفعول به » لأنه غير مرید في حالة الموت أو النوم فإذا صح لديك أن الرجل غير مرید للعثرة في قولك « عثر الرجل » ، رأيت الدلالة الرابعة لهذا الفعل وهي أن الشيء الذي فعل العثرة - وهو الحجر مثلاً - كان صغيراً لم يتبينه الرجل ، أو لم يتوقع وجوده في المكان الذي كان فيه ، فلذلك كاد يسقط على غير إرادة من الرجل لذلك وإذا تأملت قليلاً رأيت أن قولك « عثر الرجل » لا يراد به الإخبار عن حدوث الصدم ، بل المراد أن تصور هيئة الحركة التي جاءت بعد الصدم ، وهي حركة السقوط . ولذلك بنى مصدرها على هيئة المصادر التي تدل على عيوب الحركة في أصل الخلقة كالتي تكون في الدابة وغيرها . من كل ما يحس أو يتحرك . وذلك هو وزن « فعال » كالشمس ، والجراح ، والنقار ، والشراد ، والمهاج ، والطاح ، والحزان ، والمضاض ، والخرط ، والفراح ، والرماح ، والفرار . فأنت ترى من ذلك أن المصدر قد نظير فيه إلى أن الراد في الفعل هو حركة السقوط لا الصدم ، فإن الصدمة ليست عيباً ، وإنما العيب في هيئة الحركة . وكثيراً ما يستعمل الثار للخيال يقال : « عثر الفرس » أو غيره من الدواب هذا ... وحروف الجر التي تأتي لمصاحبة الأفعال إنما تأتي لمعان يتعين بها للفعل معنى لم يكن ظاهراً فيه قبل دخولها ، بل ربما اضطرت الحرف للفعل أن ينتقل من الحقيقة إلى المجاز ، ولذلك تسمى حروف المعاني ثم إن كل حرف من هذه الحروف له معنى أصلي يقوم به ،

الفعل قوة وبياناً ، فكيف إذن تصيرُ بعد ذلك مجازاً بغير حامل يحملها إلى المجاز ؟

وقد يستخدم مع هذا الفعل حرف آخر هو « في » ، فنقول « عثر الرجل في ثوبه » إذا كان واسع الثوب طويل الذيل ، فهو بطأ بمض ذيله كلما مشى ، فتشد الوطأة الثوب عليه ، فيميل كأنه يتهاى للسقوط فيمتاسك

فهذا الحرف « في » يدل في أصل معناه على الظرفية الزمانية أو المكانية ، وينسحب بها على سائر معانيه . وهو بذلك يدل على استقرار لا على حركة كالحركة التي تكون في الإلصاق . ولما كان الفعل يدل دلالة ظاهرة على حركة السقوط وجاء الحرف « في » يطالب الحركة بالاستقرار ، أسرع الفعل إليه . وذلك أنه حين يقول لك « عثر الرجل » لم تكذب تجاوز تصور حركة السقوط حتى يفجؤك بقوله « في ثوبه » ، فيطالبك بإقرار هذه الحركة ثم تصورها في جوف الثوب . وهذه السرعة التي يتطلبها الانتقال تضعف دلالات الفعل التي كان يدل عليها مستقلاً بذاته أي في قولك « عثر الرجل » مجرداً ، وهي كما ذكرناها آنفاً : فاعل حركة السقوط ، وفعله وهو الصدم ، وحالة التنبه والتماسك قبل السقوط ، وعدم التوقع أو الاتفاق

فدخول « في » على « الثوب » أبعدت عن أوّل التصور أن يكون الثوب فاعل الصدم للوُدى إلى حركة السقوط ، وبذلك أيضاً أضعفت دلالة الفعل على « الصدم » ، إذ أن « الصدم » لا يشبه أن يكون من فعل الثوب ؛ فيثير ما يتضمنه الفعل « عثر » من الدلالة ، وتضمن وطء الثوب المغضى إلى شدة ولما كان لا ينس الثوب الطويل ينفني له أن يعلم أن طوله يؤدي إلى وطء ذيله فيعثر ، اختفت من الفعل — إلا قليلاً — دلالة الاتفاق من غير تمدد . ولذلك تستطيع أن تقول « جاء فلان يعثر في ثوبه » ، ولا تستطيع أن تقول « جاء فلان يعثر بثوبه » ، لأن الأولى قد ذهب منها الاتفاق من غير تمدد ، فجاء أن تستمر ، وأما الأخرى فمحظوظة بالاتفاق من غير عمد ، فهي لا يمكن أن تستمر .

ومع ذلك فهذا الحرف « في » لم يستطع أن يغير من حقيقة « عثر » لأنه داني منها ، أو هو مستقر لها ، إذ سوف تنتهي حركتها إلى استقراره . وأما « على » فحرف يدل على الاستعلاء في جميع معانيه دلالة

ثم تنفرع منه معان أخرى لا تزال متصلة إلى المعنى الأول بسبب . فالباء مثلاً هي في حقيقة معناها تدل على الإلصاق شيء بشيء أو دونه منه حتى يحسه أو يكاد . ففي قولك « ألصقت شيئاً بشيء » تقع الباء في معناها الأول وهو الإلصاق الحقيقي . وفي قولك « مررت بزيد » تكون مجازاً لأنها تدل على الدنو والمقاربة الشديدة ، كأنك ألصقت مرورك بالسكان الذي يتصل بمكان زيد . وينتقل الحرف من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي بدليل من الفعل الذي يشترك معه في الدلالة . ولذلك تخرج من معناها الحقيقي إلى معنى السببية أو التعليل أو المصاحبة أو الاستعانة مما يذكر في باب معانيها ، ولكنها في جميع ذلك تدل على الإلصاق الحقيقي أو المجازي

فإذا جاءت الباء بعد فعل يقتضي معناه بذاته أو بدلالته معنى من الإلصاق ، تبين لها أن تكون راقعة في معناها الحقيقي ، ويكون دخولها مبالغة في إظهار معنى الإلصاق . وذلك كقولك : « أمسكت الشيء » ، و « أمسكت بالشيء » فالباء هنا تزيد في معنى الفعل تقوية الإمساك إذ أن الإلصاق مما يدل عليه هذا الفعل بدلالة التضمن أو الالتزام

فإذا قلت « عثر الرجل بحجر » فمعناه كما بينا آنفاً « صدم الرجل حجر فكاد يسقط » . والباء قد دخلت على الفاعل الحقيقي للثمة وهو « الحجر » ، فهي إذن مكملة لمعنى الفعل ، ولم تأت لتمدية الفعل إلى مفعول ، كالذي يكون في قولك « ذهب الرجل » و « ذهب الرجل بمحمد »

فإذا كان الفعل دالاً بالتضمن على الصدم ، والصدم يقتضي الإلصاق ، وجاءت الباء مكملة لمعنى « عثر » تجرّ وراءها الفاعل الحقيقي للصدم ، فالباء إذن سترية في معنى الفعل ، وذلك بأن تُظهِر الصدم — المقتضى للإلصاق — بعد أن كان مكتوماً في الفعل ، ويُقوّى ذلك أيضاً ظهور الفاعل الحقيقي للثمة بعد أن كان مكتوماً في « عثر »

فقول الأستاذ (مندور) إنه أراد بقوله « عثرت بالشيء » أنه لاقاه اتفاقاً غير ممكن ؛ لأن الباء وافقت الفعل فزادت في الإيابة عما يضمه من دلالة « الصدم » الحقيقي ، ولم يكن فيها من المخالفة ما يحمل هذا الفعل على الميل إلى المجاز (أي إلى الصدم المجازي) . وليس من شك في أن قوله « لاقاه اتفاقاً » مجاز في تأويل « عثر بالشيء » ، فإذا كانت الباء إنما تريد حقيقة

والنزول ، والصراع ، فإنها تجعل مصدر « عثر عليه » عثوراً على وزن « فَعُول » الذي يدل أكثره على مجرد الحركة ، كالنزول ، والسقوط ، والقعود ، والجلوس ، والشرود ، والنفور ، والجروح والطموح . وبذلك خالفت بين المصدرين مع اشتراك الوزنين في معنى الحركة ، لأن الفعل انتقل من الحقيقة إلى المجاز وفي الآيتين من كتاب الله : المائدة (١١٠) « فَإِنْ عَثِرَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمَا سَاحِقًا إِنَّمَا » ، وآية أصحاب الكهف (٢٠) « وَكَذَلِكَ أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ » جاء الفعل بالمعنى المجازي الذي يقتضي حركة السقوط المجازية ، والصدم المجازي ، وحالة التنبيه والتماسك قبل حركة السقوط ، وعدم التوقع أي الوقوف على الشيء . بغير طلب أو بحث أو كشف

ولكن الأخ مندور يقول : « ولم أرد (المثور عليه) أي الاطلاع الذي يدل على علم ومعرفة وبحث وجهدة لا أدعيها . والذي أوقعه في هذا التأويل قول أصحاب اللغة « عثر على الأمر عثوراً » اطلع . فتفسيرهم مقصر عن الناية كل التقصير لأنه يدل على جزء واحد من الدلالات التي يتضمنها الفعل ، وهي حالة التنبيه التي تلحق الرجل من الصدمة فينظر ويتبين ما صدمه ، وأهملوا بقولهم (اطلع) المعنى الأصلي للفعل « عثر » وهي حالة السقوط المجازي ، والصدمة المجازية ، وعدم التوقع . وهذا نقص غفل في عبارة كتب أصحاب اللغة

وأنا أقدر أن أكثر ما في كتب اللغة عندنا من تفسير الألفاظ إنما هو تفسير غفل قاسد ، لأنه قد أهمل فيه أصل الاشتقاق ، وأصل المعنى الذي يدل عليه اللفظ بذاته كما رأيت هنا . وإذا أهمل هذان فقد اضطرب الكلام واضطربت دلالاته ، وأوقع من يأخذ اللغة بغير تدبر في حالة من التعمد بالنصوص كتعمد الوثني للصنم . وأيضاً فهو يقع بعض الناهيين من الكتاب في أوهام ليست من الحق في شيء ، يحملهم عليها تكرار هذا التفسير الفاسد فيفسلون به على غير تبين ، كما رأيت في تفسير قولهم « عثر عليه » أنه « اطلعت عليه » ، فإنك حين تقول : « عثر على الكلمة في الكتاب » فلست تقولها إلا حين تريد أن تصور الكلمة كأنها فاعل الصدم ، وتصور رؤيتها كأنه صدم لك ، وهذا الصدم يستدعي تنبهك فتتأسك وتنظر إلى ما صدمك ، وإن هذا كله كان بغير طلب أو بحث وإنما جاءك اتفاقاً على غير قصد كان منك .

مطلقة ، والاستعلاء المطلق لا يوجب الإلصاق كما في الباء ، ولا يوجب الاستقرار كما في « في » . فاستعملها مع « عثر » سيحدث في معناها أثراً جديداً ينقلها من حال إلى حال

فحين تقول « عثر على الكرسي » يقتضيك فيها معنى « عثر » - وهو تهبطك للسقوط وتماسكك دون السقوط - ألا تجعل معنى « على » استعلاءً ملاصقاً كما في قولك « وقعت على الكرسي » ، وذلك لأنك لم تسقط بل كدت ثم تماسكت . وإذن فالحرف « على » هنا يدل على الاستعلاء المطلق الذي يقتضي نفي الملاصقة كقولك : « فضلت فلاناً على فلان » والاستعلاء المطلق مناقض كل المناقضة لمعنى « الصدم » لأن الصدم يقتضي الملاصقة ، فلما جاءت « على » خلعت عن الفعل « عثر » كل ما كان يتضمنه من معنى الصدم الحقيقي (لا المجازي) ، ولما خلعت عن الفعل خلعت أيضاً عن الفاعل (الكرسي) الذي كان فعله الصدم الحقيقي (لا المجازي) . ولكن هذا الفعل لا ينفك من أحد دلالاته وهو « الصدم » سواء أ كان حقيقياً أم مجازياً ، فإذا خلعت « على » عنه الصدم الحقيقي بقي الصدم المجازي مكتوماً فيه قائماً مقام الصدم الحقيقي ؛ وإذا كان ذلك فلا بد من حدوث تغير في الفعل وفي معناه ، لأن الصدم قد انتقل من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي ، والصدم وفاعله سببان في « عثر » التي تدل على حركة السقوط . فإذا صار الصدم من الحقيقة إلى المجاز - وهو أحد مقومات حركة السقوط - فلا بد من أن يصير « عثر » إلى المجاز أيضاً لأنها صارت مسببة عن مجاز . فأنت ترى أن هذا الفعل لم ينقله من الحقيقة إلى المجاز إلا حرف واحد هو « على » الذي يدل على استعلاء مطلق يناقض معنى الصدم الحقيقي الذي كان ثابتاً في الفعل بدلالة التضمن أو الالتزام

وعلى ذلك لا يزال هذا الفعل مع « على » يدل على حركة السقوط المجازية ، ويتضمن بدلالة الالتزام فاعل هذه الحركة ، وفعله وهو الصدم المجازي ، ثم حالة التنبيه والتماسك قبل هذه الحركة ، ثم عدم التوقع أو الاتفاق ، وهذا بعينه ما يريد الأخ « مندور » بقوله في تأويل « عثر به » أنه لاقاه اتفاقاً وانظر الآن إلى سليقة هذه اللغة فإنها إذا كانت قد جعلت مصدر « عثر و عثر به » و « عثر به » عثراً بوزن « فَعَال » الدال على عيوب الحركة ، أو على الحركة نفسها : كالزجاج والضراب